الإلهام ٠٣
التقاضي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

في هذه المذكرة النهائية من وحدة إلهام التحرك لفك شفرة انعدام العدالة Decoding Injustice Inspire، نحلل كيف يمكن أن يؤدي اتخاذ الإجراءات القانونية إلى تعميق الديمقراطية من خلال ضمان الشفافية في قرارات الحكومات. سيتعلم النشطاء وصناع التغيير ما هو التقاضي الفعال للمصلحة العامة، وكيفية استخدامه للدفع قدمًا بإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

أسئلة رئيسية

ما هي دعاوى المصلحة العامة؟ وكيف يمكن أن تساعد في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

كيف يمكن بناء دعوى للتقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

كيف يمكننا ضمان سبل انتصاف فعالة ورقابة قضائية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

كيف يمكن تطبيق إطار OPERA على قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

CENTER for ECONOMIC and SOCIAL RIGHTS

الإلهام ٠٣

التقاضي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مقدمة

يتضمن التقاضي - للمصلحة العامة- استخدام القانون والعمليات والمنتديات القانونية للنهوض بحقوق المجتمعات المهمشة. إنها عملية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في إلهام التغيير. كذلك يمكن للأدلة التفصيلية المقدمة في إجراءات المحكمة أن تعزز الشفافية في صنع السياسات، بينما يمكن للمحاكم أن تأمر باتخاذ خطوات محددة لمعالجة ضرر معين يواجه المجتمع أو المجتمعات. ومع ذلك، غالبًا ما يثير التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أسئلة استدلالية ليست هينة تجعل من الصعب بناء أركان أي قضية بنجاح.

في هذه المذكرة، نلقي نظرة على كيفية مشاركة النشطاء في دعاوى المصلحة العامة، ومناقشة كيف يمكن أن تكمل أشكال المناصرة الأخرى التي تهدف إلى تأمين حقوق الناس. نحدد بعض الجوانب الفريدة للتقاضي من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفوائد المحاكم كآلية للمساءلة، مع الإقرار ببعض المزالق. نحدد أيضًا كيفية بناء قضية بنجاح للتقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بالإضافة إلى ذلك، نناقش كيفية تصميم سبل انتصاف فعالة، وتسليط الضوء على الحالات التي أمرت فيها المحاكم بسبل انتصاف مبتكرة لإنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدور المهم الذي تلعبه الأدلة في هذا الصدد. ونخن عند تنفيذ ذلك، نعتمد على الأساليب المشتركة في وحدتي التحقيقات والإضاءات **Interrogate and Illuminate Modules**، مستكشفين كيفية استخدامها لتقوية الأدلة التي جمعناها لقضيتنا.

ما هو التقاضي للمصلحة العامة؟ وكيف يمكن أن يلهم العمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

كما أشرنا أعلاه، فإن التقاضي للمصلحة العامة يتضمن استخدام القانون والعمليات والمنتديات القانونية للنهوض بحقوق المجتمعات المهمشة. وهو أيضًا يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في مساءلة الدول عن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك فإن القانون، كما يقول المثل، يمكن أن يكون أداة ثلمة. فلكي تكون دعاوى المصلحة العامة فعالة، يجب أن:

- تكون متأصلة في مصالح المجتمع المعين الذي تكون مصالحه أو حقوقه الأساسية على المحك؛
- تنطوي على عملية تعاونية، بين المحامين والمجتمع الذي يخدمونه، ترتكز على نهج من القاعدة إلى القمة (يشار إليها عادةً باسم «المحاماة المجتمعية community lawyering")؛
- تقترن باستراتيجيات فعالة أخرى للمساءلة، مثل البحث وجمع الأدلة وتعبئة المجتمع وتمكينه (مثل الاحتجاجات وورش العمل أو الحملات من الباب إلى الباب)، وبناء تحالفات المجتمع المدني، وغيرها من أشكال المناصرة.

عند استخدامه بشكل فعال، يمكن أن يؤدي التقاضي إلى نتائج ملموسة. على سبيل المثال، يمكن لأمر المحكمة أن يطلب من إدارة حكومية معينة اتخاذ خطوات محددة لتفعيل الحق الذي تم انتهاكه. في مناسبات أخرى، لا يجوز للمحكمة إصدار أمر يتطلب الوفاء المباشر بالحقوق التي تم انتهاكها. بدلًا من ذلك، قد يتطلب الأمر من الدائرة الحكومية ذات الصلة «الانخراط بشكل هادف» مع المجتمع المتأثر لحل المشكلة الأساسية. يمكن أن يظل هذا المطلب الأوسع للمشاركة أو التشاور مفيدًا لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لا شك أيضًا أن مطالبة الدولة بالتعامل مع المواطنين، يمكن أن تخلق عملية استشارية وتعاونية، وتؤدي إلى تعميق الديمقراطية، وبالتالي المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية تقييم وتفنيد محاولات الدولة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأدلة التفصيلية المقدمة في إجراءات المحكمة يمكن أن تعزز الشفافية في قرارات السياسة. ويمكن أن يؤدي هذا أيضًا إلى تعميق الديمقراطية من خلال مفهوم الحوار لفصل سلطات أذرع الدولة الثلاثة: التنفيذية والتشريعية والقضائية. يشير الفصل بين السلطات إلى فكرة أن لكل ذراع من أذرع الدولة دورًا محددًا ينبغي مباشرته في نظام ديمقراطي، حيث يتمتع البرلمان بسلطة إصدار القوانين، وتتولى السلطة التنفيذية تنفيذ القانون، وتختص المحاكم بدورها بتفسير القانون. ويحاسب الثلاثة بعضهم البعض من خلال الشيكات والأرصدة.

تنظيم هذه الوثيقة وفقًا لطريقة مبتكرة لـجمع وتحليل وتقديم الدلائل حول ثلاث خطوات:

التحقيق

وضع خريطة لفهم المشكلة بعمق باستخدام لتحديد المؤشرات OPERA "إطار "أوبرا والمعايير.

التنوير

إلقاء الضوء على المشكلات الأساسية من خلال جمع البيانات وتحليلها وتصورها

الإلهام

التحرك من أجل بناء القوة الجماعية ومحاسبة صناع القرار

على الرغم من ذلك، فإن التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليس حلًا سحريًا أو حلًا لكل انتهاك. إذ تشمل المزالق وأوجه القصور في هذا السياق ما يلي:

- الوقت المستغرق لإتمام جولات التقاضي والحصول على نتيجة ملموسة.
- التكلفة الباهظة للتقاضي وحقيقة أن المجتمعات التي تتطلب الإنصاف تفتقر عادة إلى الموارد الكافية.
- التحديات المتعلقة بتنفيذ أوامر المحكمة وسبل الانتصاف (التي ستتم مناقشتها بمزيد من التفصيل لاحقًا).

ما هو المميز في التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

يطرح التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عديدًا من التحديات أمام نشطاء حقوق الإنسان والممارسين. **أولًا**، قيل إنه نظرًا لأن التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب من المحاكم اتخاذ قرارات لها آثار تتعلق بالموازنة - أي آثار مالية- فهذا ما يجعلها مختلفة عن التقاضي «المعتاد» لحقوق الإنسان، الذي لا يتطلب عادةً من الدولة إعادة النظر في مخصصات الميزانية. ومع ذلك أشار دعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن هذا التصور خاطئ؛ لأسباب مختلفة.

ثانيًا، هناك قلق من أن القرارات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتطلب من القضاة الانخراط في عملية موازنة يتعين عليهم فيها إجراء مقايضات. هل ينبغي للحكومة أن تنفق المزيد على الرعاية الصحية العامة، أم على الوصول إلى التعليم العالي؟ لهذا السبب، تقول الحجة، فإن القرارات التي تنطوي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي قرارات فنية بطبيعتها وتنطوي على اعتبارات اقتصادية وسياسية معقدة لا تملك المحاكم الخبرة ولا الشرعية للفصل فيها.

ثالثًا، غالبًا ما تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مجتمعات بأكملها انتهكت حقوقها، مقابل فرد أو مجموعة صغيرة. على سبيل المثال، إن التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد يتعلق بحق مجتمع بأكمله في الوصول إلى المياه، في مقابل مسائل أكثر مباشرة أحيانًا مثل حماية حق الفرد في حرية التعبير. وهذا يشكل معضلة للمحاكم؛ لأنها يجب أن توفر سبل الانتصاف ذات الطبيعة الجماعية على عكس تلك التي تستهدف الفرد.

بناء قضية للتقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

غالبًا ما يثير التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مسائل استدلالية تشكل تحديًا أمام المحامين والمجتمعات والقضاة. **أولًا**، كيف يمكن إثبات ما إذا كان حق ما قد تم انتهاكه أم لا؟ وهل يمكن إثبات ما إذا كانت حكومة الدولة قد فشلت في الوفاء بواجب الوفاء بالحق المعني؟ سيكون من الضروري إيجاد مقياس مناسب لتحديد ما إذا كان هناك انتهاك. قد يكون من الضروري أيضًا تحديد ما إذا كان قد تم تخصيص موارد كافية لسياسة أو خطة معينة أم لا. **ثانيًا**، هناك التحدي المتمثل في تصميم علاجات فعالة. **ثالثًا**، هناك مسألة ما إذا كانت إشراف المحكمة مطلوبًا أم لا لمراقبة تنفيذ العلاج، وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي درجة؟

ترسيخ الحرمان وتقرير مسؤولية الدولة

إثبات ما إذا كان هناك حرمان من حق ما هو أول شيء يجب تقريره. هذا يثير أسئلة تتعلق بالأدلة وكذلك المسائل القانونية. عندما يتعلق الأمر بتحديد نطاق الحق، فقد تعتمد المحاكم على الغرض أو الهدف من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. على سبيل المثال، في قضية ماهلانغو وآخر ضد وزير العمل وآخرين *Mahlangu and Another v Minister of Labour and Others*، حددت المحكمة الدستورية في جنوب إفريقيا نطاق الحق في الضمان الاجتماعي بناءً على غرض الانتصاف الذي يخدمه هذا الحق: أي ضمان الكرامة الإنسانية، وتعزيز المساواة، وتحسين نظام الفقر القائم على العنصرية والتفرقة بين الجنسين، الموروث من حقبة الاستعمار وسياسة الفصل العنصري.

يتضمن إثبات الحرمان أيضًا إظهار من تأثر وكيف. إذ يمكن، حسب السياق، أن يكون التنوع في الطرق المستخدمة أمرًا مفيدًا. على سبيل المثال، يمكن لمصادر البيانات الأولية مثل المقابلات أو مجموعات التركيز أو الاستقصاءات المجتمعية أن توضح للمحكمة تجارب المجتمع المعيشة، وما إذا كانت الخدمات التي يتلقونها كافية لتلبية احتياجاتهم. عند استخدام مثل هذه الأساليب، من المهم الالتزام بالنهج القائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات الأولية الموضحة في المذكرة الثانية من وحدة إضاءات- جمع البيانات الأولية Illuminate Note ٢ - Collecting Primary Data.

إن استكمال البيانات الأولية بأخرى ثانوية - مثل الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية من الدولة، إذا كانت موثوقة- يمكن أن يعزز الحالة. كذلك من الوارد أن تأتي تلك البيانات إما في شكل تعداد أو مسوحات إحصائية تحتوي على معلومات ديموغرافية مصنفة على أساس العرق والجنس والوضع الاجتماعي والاقتصادي وما إلى ذلك. قد تكون البيانات من البنك الدولي World Bank ومنظمة الصحة العالمية World Health Organization ووكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Program والهيئات الإقليمية ووكالاتها مثل أجهزة الاتحاد الإفريقي أو الاتحاد الأوروبي، مفيدة أيضًا. قد تعتمد المحاكم أيضًا على البيانات الناشئة عن أحكام أو تقييمات الخبراء.

كما أن المبادئ المركزية التي تقوم عليها حقوق الإنسان، مثل ضمان كرامة الإنسان وضمان المساواة وعدم التمييز، لها صلة أيضًا بتكريس أي نوع من الحرمان. إذ يمكن أن تظهر البيانات المصنفة تفاوتات في التمتع بالحقوق على أساس الخصائص المختلفة مثل العرق أو الجنس أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي؛ إذا كان هناك تأثير غير متناسب على مجموعات معينة، فقد يُنظر إلى قانون أو سياسة معينة على أنها تمييزية وبالتالي غير قانونية. من المصادر المفيدة أيضًا تقارير مراقبي حقوق الإنسان المستقلين القائمين على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تواجهها فئة سكانية معينة.

السياق أيضًا مهم. إذ قد تنظر المحكمة في التبعية التاريخية أو الاضطهاد الذي واجهته مجموعة أو مجتمع معين، وما إذا كانت السياسات الحديثة تعبر بصورة معاصرة عن إرث من التمييز. كما أن التجارب الحية للأفراد المتأثرين وكيفية تفاعلهم مع القانون أو السياسة المعينة يجب أن تؤخذ في الاعتبار أيضًا. إذ يمكن تقديم تلك التجارب إلى المحكمة عن طريق إجراء مقابلات أو استطلاعات مجتمعية توضح كيف يفشل قانون أو سياسة معينة في تلبية احتياجات هذا المجتمع، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الثغرات في الإطار القانوني والسياسي. بالإضافة إلى ذلك، قد تُظهر الدراسات الاجتماعية حول كيفية تأثر مجموعات معينة مثل النساء أو مجموعات المثليين LGBT بأنواع معينة من السياسات، وكيف تؤثر تلك السياسات على تركيبة سكانية محددة.

بشكل عام، سيكون من الأفضل وضع أكبر عدد ممكن من مصادر البيانات المختلفة أمام المحكمة – متضمنًا ذلك البيانات الأولية والثانوية والسياقية- خاصة عندما تكمل بعضها البعض. من المرجح العمل على إقناع المحكمة عندما تكون البيانات الأولية (بناءً على تصورات المجتمع) مدعومة ببيانات ثانوية من الدولة أو بيانات من مصادر مستقلة مثل بعثات الأمم المتحدة، أو تقارير منظمات أو هيئات حقوق الإنسان المستقلة. بالإضافة إلى ذلك، وحسب الاختصاص القضائي، قد تكون المحكمة أكثر استعدادًا لملاحظة التبعية التاريخية لفئة معينة في المجتمع وما إذا كانت السياسات الحالية امتدادًا لإرث من التمييز.

الأمر الثاني الذي ينبغي تحديده هو ما إذا كانت الدولة مسؤولة عن الانتهاك. المسألة الحاضرة دومًا في هذا السياق هو ما إذا كانت الدولة قد تصرفت بشكل معقول في الوفاء بالتزاماتها أم لا، وغير ذلك من عوامل مختلفة بحاجة إلى فحص.

أولًا، هناك حاجة إلى الاستفسار عن جودة الخدمات التي تقدمها الدولة. كما هو مبين في المذكرة الثانية من وحدة التحقيقات يقع على عاتق الدول التزام بضمان توفير الحد الأدنى من المستوى الأساسي لكل حق، لا سيما من ينتمون إلى الفئات الأكثر تهميشًا في المجتمع. وقد يشكل ذلك تحديات تتعلق بالأدلة، حيث ستكون هناك حاجة إلى معيار مرجعي لتحديد ما إذا كانت كمية المياه أو جودة خدمات الصرف الصحي المقدمة، على سبيل المثال، متوافقة مع التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان أم هي غير ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، ستشمل هذه الخطوة تقييم الموارد التي خصصتها الدولة لإعمال الحق قيد المقاضاة. وذلك لأن الدول عليها التزام بضمان «الإعمال التدريجي» للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن «أقصى مواردها المتاحة». وهذا ما يطرح تحديات خاصة أمام المحامين والمجتمعات، لأنهم عادة ليسوا على دراية جيدة بتحليل ميزانيات الحكومة. ومع ذلك، يمكن للتقنيات الأساسية المستخدمة في تحليل بيانات الميزانية والبيانات الاقتصادية أن تساعد في تحديد ما إذا كان بإمكانها تحمل الإجراء المقصود، وأيضًا ما إذا كانت الحكومة قد اختارت بدلًا من

ذلك إعطاء الأولوية للقضايا التي لا تتعلق بحقوق الإنسان. إلى جانب تحديد ما إذا كانت الحكومة قد خصصت موارد كافية للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من الضروري أيضًا التحقيق فيما إذا كانت قد خصصت الموارد بطريقة تديم أو ترسخ عدم المساواة على أسس محظورة مثل العرق أو الجنس أو التوجه الجنسي. وهذا يتعارض في الغالب مع التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان. ويمكن إثبات ذلك من خلال البيانات المصنفة التي تظهر التباينات بين المجموعات، أو من خلال الدراسات الاجتماعية أو التقارير المستقلة التي تسلط الضوء على التمييز الهيكلي ضد مجموعة معينة. ولعل من المفيد أيضًا استخدام الأدوات الموضحة في الوحدات السابقة، مثل تحليل ما إذا كانت العمليات القانونية والسياساتية تشاركية وشفافة وخاضعة للمساءلة أم لا.

تصميم سبل الانتصاف

غالبًا ما تكون سبل الانتصاف القانونية التقليدية مثل التعويض النقدي غير مناسبة أو غير كافية في سياق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. في المقابل، قد تكون هناك حاجة إلى وسائل انتصاف مبتكرة. فعند تحديد ما يمكن أن يكون وسيلة فعالة أو مناسبة، ينبغي للمرء أن يفكر فيما يمكن أن يحل الانتهاك الأساسي. على سبيل المثال، في حالة الحق في الحصول على سكن، فإن مجرد توجيه تعليمات للحكومة ببناء منازل للمجتمع المتضرر دون تدخل من أفراد المجتمع أو أي شكل من أشكال إشراف المحكمة قد يكون غير حكيم. ومع ذلك، فإن ما يمكن أن يكون انتصافًا مناسبًا قد يختلف اختلافًا كبيرًا حسب السياق، ويجب تحديده على أساس كل حالة على حدة.

لعل وسيلة الانتصاف الأولى التي من المحتمل أن تستخدمها المحاكم، هي الإعلان عن وقوع انتهاك حقوق الفرد أو المجتمع. في حين أن هذا لا يوفر للمجتمع ما ينقصه، فإنه يقدم على الأقل اعترافًا عامًا بأن الدولة قد فشلت في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هناك وسيلة انتصاف أخرى تُستخدم بشكل متكرر وهي آلية للحكومة للتواصل مباشرة مع المجتمع المتضرر لتطوير طريقة متفق عليها لتحقيق تقدم ما، إلى جانب إشراف المحكمة. وقد أشارت المحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا إلى هذا بوصفه مبدأ «المشاركة الهادفة»، الذي يتماشى عمومًا مع إملاءات القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يوجه الدول إلى اتباع نهج تشاركي دائمًا عند الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان. إنه يتطرق إلى مبدأ واضح، برغم عدم تنفيذه في كثير من الأحيان، وهو أن أي تدخل تقوده الدولة سيكون عادة غير مجدٍ إذا لم يتماشَ مع التجارب الحية للمجتمع المتضرر.

عمومًا ورغم ما تقدم، يمكن القول إنه كلما كانت المعلومات المقدمة إلى القضاة أكثر تفصيلًا أثناء تقاضي المصلحة العامة، كانت وسيلة الانتصاف أكثر استهدافًا وتحديدًا، ومن ثم فمن المرجح أن تكون قادرة على تلبية احتياجات المجتمع المتضرر. هكذا تتأكد أهمية تقديم أدلة مفصلة.

ضمان التنفيذ والرقابة

إحدى القضايا التي تمثل تحديًا خاصًا في التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هي حاجة المحكمة إلى الإشراف على تنفيذ ما صدر عنها من أوامر. إذا كان الأمر كذلك، فإلى أي درجة وكيف؟ يمكن أن تختلف طريقة حل هذا التحدي بشكل كبير من ولاية قضائية إلى أخرى. بسبب المخاوف بشأن فصل السلطات، فإن المحاكم بشكل عام حذرة من أن يُنظر إليها على أنها تطفلية وتتولى مهام الحكومة.

يجب تحديد وجوب إشراف المحكمة على وسيلة الانتصاف أم لا، وذلك من خلال أي نوع النظم سيكون الأفضل إنصافًا بشأن انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. في هذا السياق، كشفت دراسة أجراها مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية study conducted by CESR، عن عديد من العوامل الرئيسية التي تحدد ما إذا كانت المحاكم في جميع أنحاء العالم من المرجح أن تشرف على الانتصاف في القرارات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أم لا. **أولًا**، كان من المرجح عمومًا أن تأمر المحاكم بالإشراف في القضايا التي كان للحكومة فيها تاريخ من عدم القدرة أو عدم الرغبة في تحسين الانتهاك. **ثانيًا**، كان من المرجح أن تأمر المحاكم بالإشراف والرقابة على المدى الطويل عندما يمكن للمتقاضين تقديم أدلة تشير إلى تاريخ مفصل لإخفاقات الحكومة وعرقلة تنفيذ قرارات المحاكم. **ثالثًا**، في الحالات التي ترجع فيها العرقلة إلى عدم الكفاءة أو الفساد، فإن تصريحات الجهات الحكومية تصبح بمثابة مراجع لدى المحاكم عند اتخاذ قرارها. **أخيرًا**، كان للمعلومات المتعلقة بخطورة الحالة وإلحاحها أن تشجع المحاكم على الانخراط في عملية الإشراف على التنفيذ.

في القسم التالي، سننظر في عدد قليل من الأحكام الصادرة من ولايات قضائية مختلفة، حيث اعتمدت المحاكم سبل انتصاف مبتكرة ومفصلة لانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. القاسم المشترك هو أنه عندما يكون المتقاضون قادرين على تقديم أدلة مفصلة بشأن طبيعة الانتهاك ومداه، فمن المرجح أن تأمر المحاكم بسبل انتصاف مبتكرة ومفصلة.

أمثلة على سبل الانتصاف المبتكرة التي تمنحها المحاكم

المدعو مولاس Mwelase مختصمًا المدير العام، دائرة التنمية الريفية وإصلاح الأراضي

MWELASE V DIRECTOR-GENERAL, DEPARTMENT OF RURAL DEVELOPMENT AND LAND REFORM

في هذه القضية، أيدت المحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا استخدام «سيد خاص special master" كوسيلة انتصاف للانتهاك الممنهج لحقوق آلاف المستأجرين من العمال في الأرض. إذ وفقًا لمعهد المعلومات القانونية Legal Information Institute، «يتم تعيين سيد خاص من قبل المحكمة للقيام بنوع من الإجراءات نيابة عنها». مفهوم السيد الخاص مستمد من القانون الأمريكي ولم يسبق استخدامه كوسيلة انتصاف من طرف محكمة جنوب إفريقيا. فيما يلي سنستكشف سياق القضية، ولماذا كان هذا وسيلة مبتكرة للانتصاف من انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

من أجل معالجة ما ينطوي عليه نزع الملكية من إرث استعماري وفصل عنصري، سن النظام الجديد في جنوب إفريقيا الديمقراطية مجموعة من التشريعات لمعالجة حقوق الأرض غير المستقرة للفقراء السود في جنوب إفريقيا. كان قانون إصلاح الأراضي (للعمال المقيمين Labor Tenants)، أحد هذه التشريعات، هو توفير الإنصاف للعمال السود الذين عملوا سابقًا في أرض يملكها مزارعون بيض مقابل حقهم في الإقامة هناك. وفقًا للقانون، يمكن للمستأجرين من العمال رفع دعوى لاستعادة الأرض التي كانوا يقيمون عليها. صدر القانون في عام ٦٩٩١ ونص على تاريخ نهائي هو ١٣ ديسمبر/ كانون الأول عام ١٠٠٢، وفي ذلك الوقت كان يتعين تقديم جميع المطالبات المتعلقة بالأراضي إلى وزارة الإصلاح الزراعي. كان هناك الآلاف من المستأجرين من العمال الذين قدموا مطالباتهم قبل الموعد النهائي، لكن لم يتم البت في مطالباتهم.

في قضية **مولاس** *Mwelase*، كان السؤال القانوني هو ما إذا كان من اختصاص المحكمة أن تأمر بتعيين معلم خاص كوسيلة انتصاف جديدة لضمان وفاء وزارة الإصلاح الزراعي بالتزاماتها الدستورية. وبعد أن وجدت المحكمة الدستورية أن مثل هذا الانتصاف كان مناسبًا، تأثرت بعدة عوامل. **أولًا**، أيدت الفكرة «الحوارية» المتعلقة بالفصل بين السلطات، مما يعني أنه لا يوجد فصل صارم بين أذرع الحكومة الثلاثة، بل ينبغي أن يكون هناك دفع وجذب للضوابط والتوازنات، حيث يحق لكل سلطة من الثلاث مساءلة الأخرى. استخدمت المحكمة هذا المبدأ لتجد أنه يجب أن تلتزم الفروع الثلاثة للحكومة برؤية الدستور للعدالة والكرامة والمساواة والتعاون لتحقيق هذه الغاية. **ثانيًا**، شددت المحكمة على ضعف فئة الأفراد أمامها وأهمية صياغة «وسيلة انتصاف عادلة وفعالة ومنصفة". وأشارت إلى أن القضية تتعلق "بانتهاك حقوق شديد" وأن تمرد الوزارة أدى إلى "حالة دستورية شبه طارئة». **ثالثًا**، أشارت المحكمة إلى أن سبيل الانتصاف هذا لا يمكن منحه إلا عندما تدعمه الأدلة المعروضة على المحكمة.

تُعد هذه القضية مثالًا بارزًا على استخدام وسيلة انتصاف مبتكرة لمعالجة انتهاك ممنهج للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يؤثر على فئة من الأفراد، والتأكد من وفاء وزارة الخارجية المعنية بالتزاماتها بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كان هذا أكثر فاعلية من وسيلة الانتصاف المعتادة المتمثلة في «الحظر الهيكلي structural interdict"، الذي يتطلب من وزارة الخارجية تقديم تقارير منتظمة إلى المحكمة. إن تأييد المحكمة لمفهوم حواري لفصل السلطات

يعني أن المحاكم تلعب دورًا أقوى في ضمان إنفاذ ضمانات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى لو كان هذا يعني أن المحكمة تدخل في نطاق يمس قرارات متعلقة بالميزانية. كانت وسيلة الانتصاف المبتكرة للمحكمة هي المناسبة لحماية حقوق فئة من الأفراد، على خلاف أي وسيلة أخرى من شأنها الدفاع عن حقوق الفرد. والأهم من ذلك، شددت المحكمة على أنها استطاعت توفير هذا الانتصاف بفضل ما لديها من أدلة عرضها الخصوم. وهذا يسلط الضوء، مرة أخرى، على العلاقة بين تقديم أدلة قوية أمام محكمة أو هيئة تحكيم والحصول على تعويض فعال ومحدّد وموجّه.

مندوزا بياتريز سيلفا وآخرون ضد دولة الأرجنتين وآخرين

MENDOZA BEATRIZ SILVA ET AL VS. STATE OF ARGENTINA ET AL

رفعت هذه القضية من طرف مجموعة من سكان بوينس آيرس الذين قالوا إن حقهم في الحياة والحق في بيئة صحية قد انتهك نتيجة لاستمرار تلوث حوض ماتانزا / رياتشويلو /Matanza Riachuelo ووقف أنشطة التلوث. طالب السكان بتعويضات عن الأضرار والتعويضات من الحكومة ومقاطعة بوينس آيرس وجهاز مدينة بوينس آيرس و ٤٤ شركة. حكمت المحكمة العليا في الأرجنتين لصالح السكان وأمرت الحكومة والمقاطعة وجهاز المدينة باتخاذ تدابير لتحسين نوعية حياة السكان ومعالجة الأضرار البيئية ومنع الأضرار المستقبلية.

وضعت المحكمة خطة عمل تتطلب من الجهة الحكومية المسؤولة عن حوض ماتانزا / رياتشويلو، أكومار ACUMAR، تنفيذ تدابير محددة، من بينها إنتاج ونشر المعلومات العامة، والسيطرة على التلوث الصناعي، وتنظيف مقالب النفايات، وتوسيع إمدادات المياه، وأعمال المجاري والصرف الصحي، وتطوير خطة طارئة للصرف الصحي، واعتماد نظام قياس دولي لتقييم الامتثال لأهداف الخطة. من أجل ضمان التنفيذ المناسب، فوضت المحكمة عملية الإنفاذ إلى محكمة فيدرالية، Juzgado Federal de Primera Instancia de Quilmes، لمراقبة تنفيذ القرار. كذلك أنشأت المحكمة مجموعة عمل شكّلها أمين المظالم الأرجنتيني والمنظمات غير الحكومية المشاركة في القضية كأطراف غير متنازعة، بهدف تعزيز وتمكين مشاركة المواطنين في مراقبة تنفيذ القرار. وقد أدى ذلك إلى إنشاء نظام لمراقبة الإنفاذ، وحاول معالجة الصعوبات التي تمنع في كثير من الأحيان الإنفاذ الفعال للالتزامات المفروضة على الهيئات العامة، من خلال الأمر بالامتثال المنسق بين الاختصاصات ووضع نموذج بديل مبتكر لتدخل المحكمة.

محكمة كولومبيا العليا STC ٤٣٦٠-٢٠١٨

كان مقدمو الطلبات في هذه الحالة ٥٢ شابًا في كولومبيا قالوا إن إزالة الغابات في منطقة الأمازون في البلاد وانبعاثات الدفيئة الناتجة تنتهك حقوقهم في الحياة والصحة والبيئة الصحية (لا سيما الالتزام المقابل للحفاظ على البيئة لصالح أجيال المستقبل) والحصول على الغذاء والماء. تم رفع القضية ضد رئيس كولومبيا ووزارة الزراعة ووزارة البيئة والعديد من البلديات المحلية في منطقة الأمازون. وجدت المحكمة العليا أن السلطات الكولومبية قد أخفقت فيما يتعلق بواجبها في اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة إزالة الغابات في الأمازون، سواء من حيث التزاماتها المحلية بموجب القانون الكولومبي أو التزاماتها الدولية فيما يتعلق باتفاقيات باريس للمناخ Paris Climate Accords.

لذلك أمرت المحكمة السلطات المختصة - بمشاركة المدعين والمجتمعات المتضررة وعامة الناس- بصياغة سلسلة من خطط العمل، تتضمن ميثاقًا مشتركًا بين الأجيال، لمكافحة إزالة الغابات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتغير المناخ فيما يتعلق بالأمازون الكولومبي. فيما يتعلق بالإنفاذ، أصدرت المحكمة عدة أوامر ملموسة: تطوير ميثاق مشترك بين الأجيال من أجل حياة الأمازون الكولومبي؛ ووضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للحد من إزالة الغابات للوصول إلى صفر إزالة؛ ومواءمة خطط إدارة الأراضي مع أهداف إزالة الغابات في غضون أربعة أو خمسة أشهر.

هذه حالة توضيحية لاستخدام علاج مبتكر لمعالجة الانتهاك الجماعي، الذي غالبًا ما يمثل تحديًا مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأمر المحكمة الناتج هو مزيج من سبل الانتصاف الاستشارية (مثل نهج المشاركة الهادف الذي نوقش سابقًا) مع خطوات ملموسة وموجهة لمعالجة الانتهاكات الأساسية. تمامًا مثل قضيتي **مولاس** *Mwelase* و**سيلفا** *Silva*، فإنه يسلط الضوء على أهمية الأدلة المعروضة أمام المحكمة في كيفية توصلها إلى قرارها وكيفية استصدار وسيلة انتصاف مناسبة. في هذه القضية، من الملاحظ أن المحكمة اعتمدت بشكل كبير على أحدث النتائج العلمية حول تغير المناخ، وقد عرضها عليها المتقاضون.

كيف يمكن لإطار «OPERA" أن يعزز وسائل الانتصاف وإشراف المحكمة؟

يمكن أن يساعد استخدام إطار عمل OPERA في تعزيز المواد الاستدلالية المعروضة على المحكمة من خلال تحديد الأهداف والمؤشرات. يمكن كذلك أن يساعد في عملية جمع المعلومات لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ أوامر المحكمة. يمكن لهذه الخطوات تحسين دقة أوامر المحكمة وما يتبعها من مراقبة.

في عام ٢٠١٥، تعاون مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع مركز المصادر القانونية Legal Resources Centre (LRC) في جنوب إفريقيا بشأن قضية مادزودزو وآخرين ضد وزير التعليم الأساسي وآخرين *Madzodzo and Others v Minister of Basic Education and Others*، وهي قضية تتعلق بالحق في التعليم الأساسي للمتعلمين في المدارس في ريف إيسترن كيب Eastern Cape. في الأساس، كانت قضية مادزودزو تدور حول ما إذا كان الأثاث المرتبط بالمدرسة، مثل المكاتب والمقاعد، هو أحد مكونات الحق في التعليم الأساسي في دستور جنوب إفريقيا. في عام ٢٠١٢، رفع مركز المصادر القانونية دعوى قضائية ضد إدارة التعليم الأساسي في المحكمة العليا لإلزامها بعمل مراجعة كاملة لاحتياجات الأثاث في جميع أنحاء المقاطعة، ووضع خطة شاملة لمعالجة النقص في الأثاث المدرسي، وتسليم الأثاث إلى جميع المدارس بحلول يونيو/تموز عام ٢٠١٣. تمت تسوية القضية في البداية، لكن الإدارة أخفقت في الامتثال للاتفاق. بعد ذلك اختصم مركز المصادر القانونية قسم التعليم الأساسي أمام المحكمة ونجح في الحصول على أمر من المحكمة في فبراير/شباط عام ٢٠١٤. والأهم من ذلك، أن حكم المحكمة العليا أكد أن الوصول إلى الأثاث المرتبط بالمدرسة هو أحد مكونات الحق في التعليم الأساسي، وأن هذا أمر واجب النفاذ بالمحكمة. صدرت أوامر للإدارة بتسليم عدد كافٍ من المكاتب والمقاعد لجميع مدارس كيب الشرقية بحلول ١٣ مايو/أيار عام ٢٠١٤. ولم يتم الامتثال لهذا الأمر أيضًا. ولا تزال مدارس عديدة في المقاطعة تفتقر إلى الأثاث الكافي، مما اضطر الطلاب إلى الجلوس مضغوطين على مكاتب مشتركة، أو محاولة التوازن على أثاث مكسور، أو افتراش الأرض.

من خلال التعاون مع مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، استخدم مركز المصادر القانونية إطار OPERA لمعرفة ما إذا كان يمكن أن يؤدي إلى أي تحسينات في التقاضي الجاري. كشف تحليل دقيق للوثائق المقدمة في القضية باستخدام إطار OPERA عن عدد من الحقائق المقلقة:

- فيما يتعلق بالنتائج، كشف التقرير أن خمس المدارس على الأقل ستستمر في مواجهة نقص في الأثاث على المدى القصير إلى المتوسط؛
- فيما يتعلق بجهود السياسات، أصبح من الواضح أن عمليات الشراء التي نشرتها الدائرة كانت مليئة بالمخالفات؛
- فيما يتعلق بالموارد، تم تخصيص ما يقرب من ٢٩٠ مليون راند (حوالي ١٩،٣ مليون دولار أمريكي) للأثاث المدرسي في إيسترن كيب بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥. رغم ذلك، كان من الصعب تحديد مقدار الأموال التي أنفقت فعليًا، وعلى ماذا أنفقت؛
- فيما يتعلق بالتقييم، تم الكشف عن أن القسم يقدم حلولًا قصيرة المدى للغاية بدلًا من معالجة الأسباب الجذرية لنقص الأثاث. في هذا الصدد، أشار تقرير مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومركز المصادر القانونية إلى أن «النقص شبه الكامل في الاهتمام بالأثاث في التخطيط الاستراتيجي [للقسم] يثير تساؤلات حول مدى جدية التزامه بهذه القضية [و] انعكاسًا لنقاط الضعف الراسخة في قيادة القسم".

كان لاستخدام إطار OPERA أن يدفع كلتا المنظمتين، مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومركز المصادر القانونية، إلى إعادة التفكير في نوع البيانات التي يحتاجون إليها لجمعها من أجل تحديد الأسباب الجذرية للنقص المزمن في الأثاث، وإقناع المحكمة بتقديم علاج أكثر تحديدًا. تمكن مركز مصادر التعلُّم من الحصول على أمر محكمة أكثر تفصيلًا، بالاتفاق مع القسم المسؤول، وذلك في فبراير/شباط عام ٢٠١٦. وشمل الأمر على وجه الخصوص ما يلي:

- كان على فريق عمل الأثاث إعداد قائمة موحدة بالتفاصيل التي تخص احتياجات الأثاث لجميع المدارس العامة في إيسترن كيب بحلول مايو/أيار عام ٢٠١٦؛
- يجب التحقق من هذه القائمة بحلول أغسطس/آب عام ٢٠١٦، وكان على الوزير التأكد من أن المدارس التي تحتاج إلى أثاث تتلقى أثاثًا مناسبًا للعمر والصف، وذلك بحلول ١ أبريل/نيسان عام ٢٠١٧؛

- أُمر الوزير بتقديم تقرير إلى المحكمة كل ٩٠ يومًا، مع تقديم بيانات محدثة حول النقص الحالي، ووصف الخطوات المتخذة لشراء الأثاث، بما في ذلك الميزانية المخصصة والطلبات المقدمة، وتقديم أدلة على عمليات التسليم التي تم إجراؤها والجدول الزمني للتسليم المقرر.

طوال فترة الاتفاقية، اجتمع مركز المصادر القانونية بانتظام مع فريق العمل، وقدم توصيات بشأن تنفيذ المهام الموكلة إليهم. شمل ذلك تقديم التعليقات والملاحظات حول طرق جمع البيانات المقترحة للتحقق من احتياجات الأثاث، بناءً على الأدوات التي تم تطويرها وتجريبها من طرف مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالتشاور مع المدارس. بالإضافة إلى ذلك، اقترح المركز إحراء تحسينات في إدارة المعلومات، مثل تسجيل مخزون الأثاث المدرسي إلكترونيًا في SA-SAMS (اختصار نظام إدارة المدارس في جنوب إفريقيا)، مع تحديد إصلاح الأثاث التالف (الذي كان ينظر إليه على أنه مكثف في الزيارات المدرسية التي قام بها فريق مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية) كبديل فعال من حيث التكلفة لشراء أثاث جديد، واقتراح مسودة لسياسات توفير الأثاث المدرسي.

أظهر المشروع العديد من الفوائد لاستخدام إطار OPERA في التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. **أولًا**، أعطت المنظمتان؛ مركز المصادر القانونية ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نظامًا لتصنيف المعلومات المقدمة وتنظيمها، بل الأهم، تحديد ما يعتريها من ثغرات. وقد ساعدهم ذلك في تحديد المكان الذي يجب فيه إعطاء الأولوية لطاقتهم عند التعامل مع أقسام التعليم. لهذه الغاية، ركزوا على استكشاف طرق لتحسين أنظمة إدارة المعلومات لتسجيل مخزون الأثاث. **ثانيًا**، أدى استخدام إطار OPERA إلى تحسين مستوى الدقة في الأحكام اللاحقة، وساعد المحكمة على أن تكون أكثر حزمًا في التحقيق بقرارات ميزانية الدولة. كذلك، من خلال المطالبة بأن تتضمن تقارير التنفيذ معلومات حول مخصصات الميزانية، حدد النظام الجديد التزامات أكثر تفصيلًا بشكل ملحوظ من الالتزامات السابقة، من حيث إجراءات الانتصاف التي يتعين اتخاذها. **ثالثًا**، أكد المشروع على أهمية البيانات كأداة في قياس التنفيذ. **رابعًا**، سلط المسؤوع الضوء على التوتر بني نهج التقاصي الأكثر عدوانية والحاجة إلى التعاون في مراقبة التنفيذ.

أفكار استخلاصية

كما رأينا في القضايا المذكورة أعلاه، فإن التقاضي الناجح في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينبني على التحليل الذي يفحص معقولية قرارات السياسات من خلال منظور قائم على الحقوق وعلى المعلومات التي توضح مدى إعطاء الحكومات الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقًا لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، أو إخفاقها في ذلك.

على الرغم من التحديات العديدة التي ينطوي عليها الأمر، يمكن أن يكون التقاضي للمصلحة العامة، عند استخدامه بشكل فعال، آلية مهمة لمساءلة الحكومات عن التزاماتها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تؤتي ثمارًا ملموسة في إعمال هذه الحقوق. تعد دراسات الحالة المذكورة أعلاه أمثلة جيدة على كيفية تحقيق التقاضي لتعميق الديمقراطية من خلال ضمان الشفافية في قرارات الحكومات، بما في ذلك قرارات تتعلق بالميزانية. بالإضافة إلى ذلك، عندما تثبت المحكمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يمكنها تسهيل المشاركة الفعالة والتعاونية بين مختلف أذرع الحكومة، وبالتالي تعزيز سيادة القانون والديمقراطية التشاركية.

كما تظهر دراسات الحالة هذه، عندما يكون المحامون والمجتمعات قادرين على توفير الجودة الصحيحة للأدلة والبيانات أمام المحكمة، فإن النتائج يمكن أن تكون غير مسبوقة وملهمة آفاقًا جديدة من التقدم. ويُعد نهج المحاماة المجتمعية الذي يركز على احتياجات المجتمعات التي تعرضت لانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب الأدلة التفصيلية، أمرًا ضروريًا في السعي وراء سبل الانتصاف المبتكرة والجماعية والمراعية للسياق التي يمكن أن تعالج الانتهاكات المنهجية واسعة النطاق للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.